فكّر

*!*لقد حان الوقت الآن أكثر من أي وقت مضى

ملخص برنامج الحزب 2025
هو حزب سياسي يركز على احترام جميع الهولنديين. تأسس الحزب في فبراير *2015* بعد أن ترك توناهان *DENK* حزب *PvdA*. كوزو وسلجوق أوزتورك حزب *DENK* الزعيم السياسي لحزب ***المصدر]***منذ عام *2023* هو ستيفان فان بارل***.***

يركز حزب DENK إلى على تكافؤ الفرص والشمولية لجميع الهولنديين، بغض النظر عن أصلهم أو دينهم. ويسعى الحزب إلى مجتمع يشعر فيه الجميع بأنهم في وطنهم ويحتضن التنوع.

يتحدث برنامج "الآن هو الوقت المناسب أكثر من أي وقت مضى" بقسوة ضد تصرفات إسرائيل، ويدعو إلى اتخاذ إجراءات قوية ضد إسرائيل، ويدعو إلى حل الدولة الواحدة ومقاضاة إسرائيل وكل من يتواطأ في جرائمها. أما في هولندا، فيضع الحزب نصب عينيه سياسات قوية مناهضة للتمييز وحماية الإيمان والحرية الدينية، ويدعو، على سبيل المثال، إلى حظر الإساءة إلى الأديان وحرق الكتابات المقدسة أو الإضرار بها. وعلى صعيد المناخ، يريد الحزب أن يناضل من أجل تحقيق الأهداف المناخية، ويريد ضمان أن يدفع الملوث أكثر. كما يجب أن تكون الرعاية الصحية ميسورة التكلفة، بما في ذلك إلغاء الخصم من التكاليف، وفي مجال الحوكمة، يدعو الحزب إلى مزيد من المشاركة وإلى الإدارة العامة، بما في ذلك خفض سن التصويت إلى 16 عامًا وإنشاء محكمة دستورية لاختبار القوانين وفقًا للدستور.

يمكنك العثور على البرنامج الكامل **هنا**.

فيما يلي ملخص لبرنامج الحزب نقطة بنقطة حسب الموضوع.

الاتحاد الأوروبي والخارج

- فرض أقسى العقوبات الممكنة وحظر تجاري وحظر أسلحة كامل على إسرائيل؛ وإنهاء جميع أشكال التعاون العسكري والاقتصادي وإلغاء اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.
- إصلاح الاتحاد الأوروبي لجعله أكثر ديمقراطية ودستورية، مع إنفاذ أقوى للالتزامات والتعاون حيثما كان ذلك ذا قيمة مضافة.
- يجب أن تكون هناك دولة واحدة يعيش فيها اليهود والمسيحيون والمسلمون كمواطنين متساوين: فلسطين. لا مكان لنظام قمعي مثل "إسرائيل" في عالم قائم على القانون الدولي وحقوق الإنسان.
- سوف تكون هناك محكمة "إسرائيلية" لمحاكمة الوزراء الحاليين والسابقين والمواطنين الهولنديين الذين خدموا في الجيش الإسرائيلي لاحتمال تورطهم في جرائم دولية.

الهجرة والاندماج

- إلغاء قوانين اللجوء المشددة والإبقاء على قانون الانتشار؛ لا حدود لمدة تصاريح الإقامة، ولا نظام الوضع المزدوج ولا قواعد إضافية بشأن لم شمل الأسرة.
- وتنفيذ البلديات؛ وتوفير الوثائق اللازمة بسرعة لتمكين IND/COA تسريع الإجراءات من خلال الاستثمار في المشاركة. يجب أن يكون هناك المزيد من التمويل الهيكلي للبلديات لجعل الاندماج سريعاً وجيداً.
- لن تكون هناك عودة قسرية للسوريين من هولندا. لن يتم تشديد إجراءات اللجوء للسوريين. ستُرفع العقوبات المفروضة على سوريا، مما يمنح البلد فرصة لإعادة الإعمار.

- التعاون الدولي لمكافحة الاتجار بالبشر على الصعيد الدولي ومن أجل طرق الهجرة القانونية؛

الصحة العامة والرعاية العامة

- إلغاء الخصم بالكامل وخفض أقساط الرعاية الصحية (مع تنظيم الشراء المركزي/التسعير المركزي للأدوية ووضع حد أقصى للأرباح في سلسلة الرعاية الصحية).
- توسيع الباقة الأساسية لتشمل العناية بالفم والعلاج الطبيعي، ومنع تسرب أموال الرعاية الصحية من خلال توزيع الأرباح.
- الحد من قوى السوق: جعل شركات التأمين الصحي تتسم بالشفافية، وتوظيف الاحتياطيات لخفض الأقساط والحد من التسويق والمكافآت.
- تنفيذ جدول أعمال وقائي قوي: عدم فرض ضريبة القيمة المضافة على الفاكهة والخضروات، ورفع الحد الأدنى لسن التدخين والكحول إلى 21 عامًا، وحظر إعلانات الكحول والمقامرة، وتشجيع الرياضة.

التعليم والعلوم

- عكس التخفيضات في الميزانية والاستثمار الإضافي في سياسات الحرمان والصفوف الجسرية العريضة؛ وتحديد الحد الأقصى أحجام الفصول الدراسية وزيادة رواتب المعلمين في المناطق الضعيفة.
- جعل التعليم في متناول الجميع: مواد تعليمية مجانية (بو/فو)، ووجبة إفطار وغداء مجانية في الأحياء الضعيفة، وضمان التدريب الداخلي برسوم قانونية قدرها 750 يورو شهريًا (بدوام كامل).
- التصدي للتمييز في التنسيب من خلال استبيانات الضيوف الغامضة والعقوبات والتسمية والتشهير؛ وضمان واختبار أدوات الاختيار للتحقق من التحيز hbo/wo المساواة في الاختيار في.
- تخفيضات في تمويل الطلاب: إلغاء الفائدة على ديون الطلاب (0%)، وتعويض الجيل غير المحظوظ بالكامل وزيادة المنح الأساسية والتكميلية.

الاقتصاد والحكومة

- ارفع الحد الأدنى للأجور إلى 18 يورو في الساعة؛ وخفض الضرائب على ذوي الدخل المنخفض والمتوسط ومعالجة التهرب الضريبي والجبايات المصرفية.
- تعزيز الأمن المعيشي من خلال تدابير الأسعار (مثل تخفيض ضريبة القيمة المضافة على البقالة)، وبدل الطاقة وتحصيل الديون بشكل لائق (قدم أعلى بدون مرفق).
- يجب سد الفجوة في الأجور؛ وسيتم وضع ضمانات قانونية للقضاء على الفجوة في الأجور بين الرجال والنساء، وبين الأشخاص ذوي الأصول المهاجرة وغير المهاجرين.
- إصلاح الإدارة العامة: انتخاب رؤساء البلديات مباشرة، وخفض سن التصويت إلى 16 عامًا، وإنشاء محكمة دستورية وإدخال سجل إلزامي لجماعات الضغط.

البيئة والمناخ

- نشر صندوق كافٍ للمناخ والالتزام بالأهداف (خفض الكربون بنسبة 55% على الأقل بحلول عام 2030؛ والحياد المناخي بحلول عام 2050)، مع التركيز على القدرة على تحمل التكاليف.

- فرض ضريبة على الكربون على أكبر الملوثين؛ ومطالبة شركات الطاقة بتوليد الطاقة بشكل أكثر استدامة كل عام والحفاظ على مخطط القياس الصافي.
- الاستثمار بكثافة في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح (مع الرياح البحرية) والتنقل الكهربائي؛ وإغلاق محطات الطاقة التي تعمل بالفحم في أقرب وقت ممكن. ولا يُستبعد استخدام الطاقة النووية لأنها أنظف من مصادر الطاقة الأخرى.
- حماية الطبيعة والحد من النيتروجين: دعم عمليات الشراء الطوعية (مع عمليات الشراء الإجبارية القصوى)، وتسريع حظر السلفونات المشبعة بالفلوروالثينية، والاستثمار في استعادة الطبيعة.

أمن الوجود والسكن

- بناء 100,000 منزل سنويًا مع صندوق إسكان حكومي، وشركة بناء حكومية ووزير كامل الصلاحيات للتعيين؛ تسريع الإجراءات.
- استحداث معيار قانوني للمعروض من المساكن الميسورة التكلفة (50% من المساكن الاجتماعية و40% من المساكن المتوسطة و10% من المساكن الأعلى) وتجميد الإيجارات عندما تكون القوة الشرائية تحت الضغط.
- سيبقى خصم فوائد الرهن العقاري، لاستيعاب أصحاب المنازل. تنتهي صلاحية الخصم بالنسبة للأثرياء الذين يمتلكون منازل باهظة الثمن.
- سيكون هناك وزير متفرغ لتخفيف حدة الفقر. وسوف يكون هناك استثمار إضافي للحد من الفقر، وخطط أكثر يسراً للحد من الفقر.

أخرى

- سيكون الهدف القانوني هو أنه بحلول عام 2030، ستكون نسبة التمييز الملموس في المجتمع صفر في المائة. إنشاء هيئة لمناهضة التمييز والعنصرية تتمتع بصلاحية إصدار الأوامر؛ إدخال إدخال عقوبات أقسى وعكس عبء الإثبات في التمييز المؤسسي.
- سيتم تجريم إتلاف أو حرق أو تمزيق الإنجيل أو التوراة أو القرآن أو الفيدا أو أي كتب مقدسة.
- إن حرية التعبير ليست ترخيصًا لتشويه الأديان والتعبيرات الدينية. وينبغي حظر التصريحات الخطيرة والجارحة التي لا داعي لها عن الأديان والأنبياء والنصوص الحالية.
- حماية الحقوق الرقمية من خلال قانون خوارزمية وتفويض سجل خوارزمي؛ وتعزيز هيئة البيانات الشخصية وتقييد التجارة في البيانات الشخصية.